

## من اجل اصلاح اقتصادي- مع اشارات حول العراق

م. م. علاء عبد الحميد / قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الرشيد الجامعة

تاريخ التقديم: 2018/3/7

تاريخ القبول: 2018/5/28

### مستخلص البحث

الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول نتيجة التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية او الازمات العالمية كالتدهور في التبادل التجاري والتغيرات الحادة في اسعار البترول او زيادة نسبة المديونية العالمية او التغيرات الحادة في اسعار الصرف للعملة الاجنبية وغيرها من التغيرات الاخرى، كلها كفيلة بالتاثير على ملامح الاقتصاد لاي دولة ولكن تلك التأثيرات متفاوتة من دولة الى اخرى تبعا لصلابة اقتصادها وامكانياتها في المناورة بالخطط والاجراءات الاقتصادية التي من شأنها ان تقلل التاثير او امكانية تلافيتها باقل الاضرار، ولذلك فان الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية متراكمة نتيجة سوء الادارة والتخطيط او تعاني من قلة الموارد الاقتصادية وشحتها فانها ستكون عرضة بنسبة اكثر لتلك المؤثرات ويكون عليها ان تتخذ قرارات وخطط اقتصادية من اجل النهوض باقتصادياتها فتلجأ الى العمل من اجل اصلاحات اقتصادية وتعلن برنامج عمل تلك اصلاحات التي من شأنها ان تساعد في تخطي ازماتها. وفي هذا البحث سنتطرق بالمبحث الاول الى مفهوم الاصلاح الاقتصادي والغاية من تطبيقه ودور الدولة واجراءاتها المناسبة لتطبيقه وفي المبحث الثاني نتطرق الى بعض ما ينبغي ان تكون عليه التشريعات والقوانين كي تكون مشجعة لدعم الاصلاح الاقتصادي وكذلك تم التطرق الى الاولويات في تطبيق الاصلاحات ومراعاة العدالة الاجتماعية في التطبيق، اما في المبحث الثالث فقد تم التطرق بصورة موجزة عن تجارب الاصلاح الاقتصادي لدول معينة مثل الصين وتركيا والامارات وماحقته من تطور في ظل اجراءات الاصلاح.

**المصطلحات الرئيسية للبحث** / تطبيق أدوات الإصلاح الاقتصادي، القروض المشروطة، التوجه نحو الخصخصة، الغاية من الاصلاحات الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي، الدخل القومي الاجمالي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

العدد 107 المجلد 24

الصفحات 500-520



### مشكلة البحث :

الاصلاح الاقتصادي ينبغي ان يُسخر الامكانيات والموارد الاقتصادية الموجودة في البلد (العراق) من اجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة .

### فرضية البحث :

أن تطبيق خطط اقتصادية لاصلاح اقتصادي ينعكس ايجابياً على الفرد والمجتمع في العراق .

### هدف البحث :

- التعرف على مفهوم الاصلاح الاقتصادي ودور الدولة في اختيار الادوات المناسبة للاصلاح .
- الاشارة الى دور (صندوق النقد والبنك الدوليين) في الاصلاحات الاقتصادية للدول ومنها العراق .
- عرض بعض اولويات الاصلاح كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع في العراق.
- الاستفادة من تجارب الدول التي خاضت تجربة الاصلاح الاقتصادي للحدو حذوها في نجاح تطبيقه في العراق ولتلافي الاخفاقات .

### منهجية البحث :

اعتماد الاسلوب الوصفي والتحليلي والاستنباطي لمفردات البحث.

## المبحث الأول

### 1- مفهوم الاصلاح الاقتصادي

الاصلاح في اللغة هو (صلح / صلح - يصلح و يصلح، صلاحاً وصلاحية و صلوحاً ، فهو صالح ، والمفعول مصلوح له، صلح الشيء زال عنه الفساد، ضد فسد:- صلحت حال المريض) (عمر، 2008:ص 1311)

وقالوا (صلح صلاحا و صلوحا وصلاحية ، كان ذا خير ومنفعة ، ضد فسد وهو في حالة سالحة . اصلح الشيء بعد فساده ، والحال اقامه وجعله صالحا) (رضا 1958: 478 ) وهو (ازالة الفساد . والتوفيق [من التوافق في الامور ] وهو نقيض الفساد ، فالاصلاح هو التغير الى استقامة الحال على ما تدعو اليه الحكمة) ، (ويراد به التحديث والتطوير، ومرة يراد به النهضة والتمدن واخرى التغير والتجديد وغير ذلك من الاستعمالات المعاصرة التي تملئها الرغبة في ازالة ما يعوق ويفسد ويشد المجتمع الى الوراء) (بريش، 2006: ص 8) ويعرف الاصلاح reform ايضا (تغير جذري، اصلاح جذري، ينصلح حاله، يغير سلوكه، يقوم من سلوكه) (اكسفورد).

يعبر عن الاصلاحات الاقتصادية بأنها ( عملية منظمة للتغير في الاقتصاد بهدف خفض او ازالة الاختلالات المحلية او الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كاساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار) ( شعلان - القيس: 2005 )

وهو ايضا (ترشيد توظيف الاستثمارات الراسمالية والموارد البشرية والتعجيل بالتقدم العلمي والتقني وتنمية انتاجية العمالة ورفع فعالية الانتاج من خلال تحسين نظام الدفع حسب العمل لتعزيز الحوافز الاقتصادية للعاملين) (بلع ، 1973: 23)

فهو تاتير في مجمل الاجراءات والسياسات التي تهدف الى تغيير الوضع الاقتصادي من حال الى افضل للاستفادة بالحد الاقصى للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المادية والمعنوية باتجاه مختلف المجالات الاقتصادية . او أن الاصلاحات الاقتصادية هي (حزمة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلالات التوازن الداخلي والخارجي وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد واحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق اهداف معينة يمكن اجمالها في اعادة التوازن على المستوى الاقتصادي الجزئي والكلي) ( عبد الحميد، 2003: ص 211 ).



فالاصلاح الاقتصادي خطوة من اجل جعل الدولة واقتصادها قويين او ينهضان بانجاز خطوات ملموسة من اجل انتشار الفقر وتحسين ظروف الطبقة الوسطى في المجتمع وتخفيض مستويات البطالة و الضرائب المباشرة وغير المباشرة عنهم وتحسين الخدمات الصحية والتعليم ورفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولا يكون الاصلاح باتخاذ قرارات اقتصادية من اجل ان تنعكس تأثيرها فقط على افراد بعينهم فتصبح اصلاحات انتهازية تسعى لتنمية اولئك الافراد وزيادة ثرواتهم من خلال استغلالهم لمناصب وظيفية، ومن ثم فان التحسينات التي ستحصل في الاقتصاد تذهب لصالح طبقة او فئة معينة وتزيد من خلق الفوارق الطبقيّة ولن تتحقق عدالة في المجتمع. وعليه فان الخطوات التي من شأنها ان تحرك المستوى المعاشي للفرد نحو الرفاهية هي الخطوات المرغوبة للفرد والمجتمع ليستمتع بثماره و يكون فاعل في بلده ومجتمعه فتتحرك فيه روح المسؤولية والرغبة في ان يحافظ على الموارد الاقتصادية وزيادة الانتاجية.

## 2- الغاية من تطبيق الاصلاح الاقتصادي

تبرز الحاجة الى الاصلاحات حين تمر الدولة و المجتمع باخفاقات او سوء ادارة او نتيجة تفاقم الفساد الاداري والمالي او جميعها سوية، او قد تبرز الحاجة للاصلاح نتيجة ازمت دولية خارجية تنعكس بتأثيراتها على البلد لتحديث ازمة اقتصادية ويبقى رد الفعل لذلك الاقتصاد بمدى امكانية استجابته للتناقم مع تلك الازمات، او اذا كان اقتصاد غير هش ويتمتع اصحاب القرار السياسي والاقتصادي بقدر من المناورة والتناقم والصمود وامكانية ايجاد البدائل والحلول لتفادي تلك الازمات بأقل الاضرار.

ففي حالة كون الاقتصاد هش فان ذلك سيجعل افراد المجتمع ضحية اجراءات اقتصادية تعسفية من خلال استخدام الاجراءات الاقتصادية والادوات المالية والنقدية بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب على السلع والخدمات واهمال الخدمات العامة كالصحة والتعليم واهمال تطوير القطاعات الاقتصادية وارتفاع الاسعار بشكل متزايد الامر الذي يؤدي الى عدم قدرة الافراد على تلبية ابسط متطلبات العيش وانخفاض وتدني مستويات التعليم والصحة وبالتالي ستفشل الدولة بان تكون لها سمات الدولة الرشيدة لتعمل كاداة لرفاهية المجتمع وتطوره والنهوض به، ومن ثم ستقع وتنهار بسهولة او ستضطر الدولة لاستخدام اساليب مناهضة للانسانية مقابل استمرارها. وفي ضوء ذلك يمكن التطرق الى حاجة بلدنا الى الاصلاح الاقتصادي.

فاقتصادنا اليوم يعاني من تدهور الانتاج وتشوهات هيكلية في الاسعار، الاسواق ممتلئة بشتى انواع البضائع التي تدخل دون اية سيطرة نوعية او سهولة التحايل على اخضاع السلع للسيطرة النوعية باساليب الفساد المعتادة، وهناك مديونية كبيرة وخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وشتى انواع الاختلالات الاخرى لمعظم القطاعات الاقتصادية. فنحن دولة نعيش فقط بايرادات البترول، اذ يهيمن قطاع النفط والغاز على اقتصاد العراق حتى بالمستويات الاقليمية، ويمثل هذا القطاع أكثر من 65% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من ايرادات الحكومة المركزية، و 98% من الصادرات. وأدى انهيار أسعار النفط في 2016/1/4 التي تراجعت ما بين الثلث إلى النصف مقارنة بمعدلات يونيو/حزيران 2014 إلى تدهور حاد وهائل (البنك الدولي، ت/1/2016: ص2).

وإذا اردنا ان لا نبتعد من حيث الفترة الزمنية التي بدأت فيها الحاجة للاصلاح فيمكن ان نتحدث عن الفترة التي تلت التغييرات التي حصلت بعد 2003 كونها سجلت كمرحلة تاريخية للتغيير اذ جرى تغيير دولة بكامل كيانها ليعاد هيكلتها من جديد فمنذ تلك الحظة بدا الوضع الجديد بحاجة الى لمسات جديدة وتقويم جديد، ويذكر تقرير البنك الدولي في 2013/4/30 (بواجه العراق الذي خاض صراعات مختلفة خلال الثلاثين عاما الماضية كان أحدثها منذ 20 مارس/آذار 2003، تحديات جساما على طريق التنمية. ووقوعه تحت الاحتلال، قد زادت هذه المهمة صعوبة نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي، واعتماد الاقتصاد العراقي المفرط على سلعة أولية واحدة، هي النفط الخام، في تحقيق إيراداته. وتمثل عائدات تصدير النفط الخام حوالي ثلثي إجمالي الناتج المحلي للعراق وكل الصادرات وإيرادات الخزنة العامة تقريبا) (البنك الدولي، 2013: ص2)



وبعد ان اخذت الامور مجراها وقامت الولايات المتحدة بتسليم ملف البلد(العراق) لمجلس الحكم فاصبحت السلطة عراقية باشراف امريكي وبدأت المنادات بالاصلاحيات والاعمار لكل مرافق الحياة ورصدت الاموال لبرامجها وعلى كل المستويات ورصدت الميزانيات السنوية بمليارات الدولارات لبرامج الاصلاح والاعمار (وقد ارتفعت الموارد النفطية من حوالي 8 مليون دولار عام 2003 الى اكثر من 94 مليار دولار عام 2012. ووصلت ارقام الموازنة العامة الى ذروات عالية اذ بلغت 80.5 مليار دولار عام 2011، وارتفعت الى 100 مليار دولار عام 2012، والى اكثر من 118 مليار دولار عام 2013. وارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من حوالي 14 % في السنوات الاولى والى 40 % في موازنة 2013. وبلغت مجموع ايرادات الدولة من النفط والرسوم والضرائب والقروض والمنح المستلمة والاموال المسترجعة من النظام السابق، الى اكثر من 600 مليار دولار) (الصوري : 2013).

### 3- دور الدولة في تطبيق ادوات الاصلاح الاقتصادي.

الاصلاح الاقتصادي يكون بارادة وقرار من قبل الدولة او المهيمن على نظامها السياسي بالمضيء قداما بمنهج الاصلاح نتيجة لضرورات ملحة يتم استقرارها من خلال مؤشرات الاقتصادية او عند تعرض البلد لازمات اقتصادية نتيجة اخفاقات داخلية او نتيجة صدمات خارجية تنعكس على الاقتصاد الداخلي ومن ثم تتخذ الدولة قرارها لتنفيذ الاصلاح من اجل دعم الاقتصاد الوطني وقطاعاته والتحول به من حال الى افضل وعلى هذا الاساس فان المضيء بالاصلاح يتم :

أ - باعتقاد الدولة على خططها الاقتصادية وعلى تمويلها الذاتي او بالاقتراض من دول اخرى لغرض تمويل مشاريعها الاقتصادية.

وفي تلك الحالة فان الدولة تهيأ امكانياتها المالية وتستخدم مواردها الاقتصادية من اجل تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية وهذه الخطط ستكون متماشية مع الظروف الاجتماعية والمتغيرات والتأثيرات الاقتصادية العالمية

فالانفتاح للسوق الحرة والتوجه نحو الخصخصة اصبحت هي احد اشكال الاصلاحات مع بعض الاختلافات في التطبيق من دولة لاخرى كنتيجة منطقية للعولمة وفشل النظام الاشتراكي وانهيائه فاصبحت ملامح الاقتصاد العالمي ملامح راسمالية بدرجات متفاوتة من دولة لاخرى ومن خلال السوق ستكون الية العرض و الطلب هي الية التوازن . وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، والمنافسة الحرة وتحرير الأسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية.. ومع ذلك فان اقتصاد السوق يجب ان لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وكما حصل في الاتحاد السوفيتي عندما انهار وتحول الى نظام السوق حيث يقول بيتر تروسكوت في المسح الذي أجراه لآثار إصلاح السوق ( كان للإصلاحات الاقتصادية الروسية أثر مدمر علي غالبية الشعب " ففي الفترة ما بين ديسمبر عام 1991 وديسمبر عام 1996 زادت أسعار السلع الاستهلاكية 1,700 مرة ، ونتيجة لذلك لم يعد لدى 80% من الروس مدخرات من أي نوع. وأصبح أصحاب الدخل المنخفض يمثلون حوالي ثلث السكان وهم مهددون بالسقوط إلى فئة المعوزين. بينما استفاد حوالي 3 - 5% فقط من السكان من هذه الإصلاحات . وازداد عدم التكافؤ الاقتصادي بصورة مثيرة كما ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى 9.5% عند منتصف عام 1996 ( جربي ، 2000 - ص 205).

اضافة الى ذلك فان الخصخصة هي الاجراء الاقتصادي الاخر الرئيسي في العملية ،ولذلك يجب ان تراعى الدولة اي نوع او اسلوب من الخصخصة ستتبع هل هي الخصخصة الهيكلية ام التلقائية فالخصخصة الهيكلية التي يمكن ان نلاحظها في اربعة اشكال او اساليب (يتباين اسلوب تنفيذها باختلاف تجارب الدول التي شرعت في تطبيقها واهم الاساليب التي اظهرتها هي اسلوب العرض العام للاسهم ، بيع الاصول والاسهم في صفقات خاصة ، زيادة راس مال المنشأة وطرحها على القطاع الخاص ، واخيرا اجراء التعاقد مع القطاع الخاص على تأجير الادارة اي خصخصة ادارة) (موسى، 2001: ص79 ) فالاسلوب الاول للعرض العام للاسهم يحقق اهداف سياسية واجتماعية من خلال طرح الاسهم للاكتتاب في السوق المالية ، اما الاسلوب الثاني المتضمن البيع بصفقات خاصة فيتضمن بيع الاصول او الاسهم مباشرة الى مستثمر او عدد قليل من المستثمرين بصورة مباشرة .



وفيما يتعلق بالاسلوب الثالث يتضمن قيام الحكومة بزيادة رأس مال المنشأة ثم عرضها للبيع بصورة اسهم للاكتتاب او باسلوب الصفقات الخاصة ، والطريقة الرابعة ضمن اسلوب الخصخصة الهيكلية فهي بطريقة خصخصة الإدارة اي ان المستثمر سيدير المشروع او المنشأة مقابل التأجير وسيعيد الاصول للدولة بعد فترة زمنية . تلك كانت اساليب الخصخصة الهيكلية اما مع ( الخصخصة التلقائية تكون بتشجيع الدولة للقطاع الخاص أفرادا ومؤسسات ودعمه بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد الوطني على ان لا تؤثر هذه العملية في وضعية الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام ) (الرومي -1999، ص176)

ان أهم آثار الخصخصة هو ما يتعرض له العمال والموظفون من فقدان وظائفهم أو وضع شروط مجحفة من قبل الإدارة الجديدة، وهنا يجب ان تلعب الحكومة دوراً رائداً في تحديد مبادئ توجيهية، وان لا يكون هناك إضرار بالعمالة عند إجراء الخصخصة.

ب - الاصلاحات بالاعتماد على القروض المشروطة لصندوق النقد والبنك الدوليين .  
يعد (كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من المؤسسات المالية الدولية والاكثر قدماً وشهرة. أنشئت في عام 1945-1944 للترويج للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية) (Jhingan, 1997: p 395).

يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بمليء شروطهما على الدولة التي تطلب القرض ولذلك يطلق عليها بالمشروطة والتي تعني ربط التسهيلات والمعونات التي تقدمها تلك المؤسسات الى البلدان الاعضاء مقابل تبنيهما لسياسات اقتصادية تضمن تحسين الاداء الاقتصادي الكلي لفترة زمنية .

يتم اقراض الاموال بتسهيلات متنوعة وتلك الاموال هي موارد البلدان الاعضاء ، وبواسطة الاموال ترتبط المساعدات المؤقتة الى الاعضاء لتمويل حالة عدم التوازن في حسابات ميزان المدفوعات او العجز المترتب لفترات طويلة . والصندوق يستخدم اموال الاقراض وفقاً للمساعدات التالية:

أولاً: المساعدات المالية. وتتضمن

- (1)- الشريحة الاحتياطية .
  - (2)- الشرائح الائتمانية وهي تضم الشريحة الائتمانية الأولى ، الشرائح الائتمانية العليا.
- ثانياً : التسهيلات التمويلية: وتتضمن

- (1)- التسهيل التمويلي الممدد (EFF) (Extended financing facilities)
- (2)- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي (SAF) (structural adjustment of financing facilities)
- (3)- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (EASF) (Enhance adjustment structural of financing facilities)
- (4)- التسهيل التمويلي التعويضي و الطارئ (CCFF) (contingency compensation of financing facilities)
- (5)- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية (Financing Facility for the Conversion of Economic Systems) (International economics ..Jhingan,1997: p384)

من الضروري ان تراعي الدولة التكاليف المترتبة على سياسات الاصلاح المفروضة من صندوق النقد والبنك الدوليين حيث ان المؤشرات التاريخية لدور الصندوق تشير الى انتهاجه لادوات الاقتصادية المالية والنقدية دون مراعاة في معظم الاحيان للطبقات الوسطى والفقيرة وعموماً (يمكن القول ان 36 بلد تعرضت خلال الفترة بين 1979 و1992 الى سلسلة من الاضطرابات كانت قد تكررت نحو 150 مرة) (فولف، 2104: ص63) ، وذلك احتجاجاً من قبل الشعوب على سياسات التقشف التي نفذتها حكوماتهم استجابة لشروط الصندوق ، اذ أن ستراتيجية برامج التكيف الهيكلي المعتمدة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين منذ عام 1979 لم تخفف من شدة وطنتها في الحاق الاذى بفئات الوسطى والفقيرة للمجتمع الذي تفرض عليه وقد استمر صندوق النقد والبنك الدوليين بشروطهم المجحفة (واصل العمل بستراتيجيته بكل اصرار وراح يعلن على الملأ في عام 1990 ،\*اتفاقه التام مع المبادئ التي تضمنها اجماع واشنطن Washington Consensus .



علما ان تلك المبادئ الاساسية التي تتواءم مع تصورات الدوائر السياسية في واشنطن والاعضاء الرئيسيين في الادارة الامريكية والمراكز البحثية العاملة في واشنطن ( فولف - 2014: ص63 ) ، وتحاجج هذه المؤسسات بأن هذه الشروط، التي يشار إليها بشكل جماعي باسم "الشرطية"، ضرورية لحماية استثماراتها في الدول النامية) (نقابات العمال، 2008- ص9) ، (ان المبادئ العشرة التي اعرب عنها جون ويليام سون الاقتصادي الامريكي والمستشار الاسبق لصندوق النقد الدولي عام 1989 والتي تم تبنيها من قبل الصندوق عام 1990 لم تخفف من شدة برامج التكيف الهيكلي العائدة للعام 1979 بل زادت صرامة في واقع الحال وكان اتفاق واشنطن او مايسمى باجماع واشنطن يطالب الدول المعنية بالسهر على تحقيق مايلى: انضباط المالية العامة، اعادة ترتيب اولوية الانفاق العام ، الاصلاح الضريبي، تحرير اسعار الفائدة والوصول الى سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة ، تحرير الاستثمار الاجنبي المباشر، الخصخصة ، الغاء القيود على الاسواق ، وحماية حقوق الملكية ) ( فولف ، 2014: ص63 ) .

ومن الشواهد مع ماورد انفا نلاحظ ان البنك الدولي يشير الى (منح العراق قرض ثاني لتمويل سياسات التنمية بهدف ضبط اوضاع المالية العامة من خلال اصلاحات هيكلية وتحقيق نمو شامل للجميع في العراق ) (البنك الدولي -2016:ص1) ويشمل هذا التمويل مجموعة قطاعات منها

\*وبعد تاييده لذلك الاجماع حاول صندوق النقد والبنك الدوليين اخفاء هذا التاييد (تصرح هذه المؤسسات بأن "إجماع واشنطن" لسياسات التكيف الهيكلي للثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم قد أصبح في عداد الأموات، غير أنها تستمر في فرض العديد من عناصر برامج التكيف الهيكلي على الدول النامية من خلال الشروط التي تفرضها على المساعدة. حيث يُطلب من الدول التي تتلقى قروضاََ ومنحاًََ وحتى إعفاءًََ من دين أن تتفد شروطاًََ محددة للسياسة الاقتصادية، مثل خصخصة المشاريع العامة أو تحرير التجارة، بهدف الحصول على المساعدة من المؤسسات المالية الدولية قطاع الطاقة ، وكذلك توضح وثيقة البنك الدولي تحت عنوان خفض دعم الكهرباء ( خفف دعم الكهرباء تحصيل الاسر المعيشية في العراق على كهرباء لمدة 14.6 ساعة في اليوم المتوسط وعليها ان تعتمد على توليد الكهرباء من خلال تدابير خاصة بها باستخدام زيت الديزل وهو امر باهض التكلفة وقد بدأت حكومة العراق في تعديل التعرفة المعمول بها وادخال تحسينات على عملية تقديم الخدمة بمساندة من البنك الدولي ويعمل القرض الخاص بتمويل سياسة التنمية على زيادة تحسين كفاءة التشغيل بالتوازي على زيادة ايرادات القطاع) (البنك الدولي -2016:ص6) ففي قطاع الكهرباء في العراق اتخذت الدولة خطوات لخصصته لادارته من قبل مستثمرين للقطاع الخاص وتعمل به حاليا في بعض مناطق العاصمة على امل زيادة ساعات الكهرباء الممنوحة للعائلة العراقية وعلى امل رفع الاجور المستحصلة من الافراد ، علما ان قطاع الطاقة(الكهرباء) قد تم ايلاءه اهمية من قبل خطط الموازنات الحكومية طيلة الفترة السابقة منذ 2003 ولغاية تاريخ منح القرض الثاني المشار اليه انفا في 2016 ، ومن البديهي ان يكون هذا الدعم مستمر كونه يتعلق برفاهية الفرد والمجتمع من اجل الحصول على كهرباء مستمرة وبلا انقطاع ، ولكن ياتي البنك الدولي ليضع الاقتراحات او الشروط المجحفة بان رفع الاجور لهذا القطاع يساهم في زيادة تمويله لزيادة ساعات تشغيل الكهرباء. وبالتالي فان البنك الدولي قد اخذ بمعايير اقتصادية بحته دون الاهتمام بثقل كاهل المواطنين وعامة افراد المجتمع كونه سيكلف الافراد اعباء اضافية عند تطبيق هكذا شروط.

ج - الاعتماد على المزج بين الاسلوب الاول بامكانات الدولة الذاتية والاسلوب الثاني باعتماد بعض القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين سوية في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية ، وهنا يتم العمل بدمج الاسلوبين وينبغي ان تفاوض الدولة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين من اجل التخلص من المشروطة وتخفيف اعباءها عن الافراد .



## المبحث الثاني

### 1- تعديل التشريعات بما يلائم وقرارات الإصلاح

يحتاج الاقتصاد للسياسة التشريعية لتنظيم الاولويات التي من شأنها النهوض بالتطور و التنمية ومواجهة المعوقات التي تقف عقبة امامها بتحديد الاهداف العامة للحكومة والاهداف التي تتفرع عنها والحاجات التي ستبرز لوضع اساس الاستراتيجية التي تعني طريقة الوصول لتحقيق الاهداف وكذلك تبعا لتحديد الاستراتيجية ستتحدد الخطوط العريضة لتلك الاهداف المراد تحقيقها ليتم البدء بوضع السياسات العامة لتحقيق الاهداف .

والسياسة التشريعية (يجب ان تنطوي على تحديد الاولويات التشريعية التي من شأنها تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ومواجهة التحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية اذ ان السياسة التشريعية الاقتصادية ليست بمعزل عن المفاهيم الاخرى لسياسات ولادوات الحكم في الدولة ولا يمكن فصل السياسة التشريعية عن سياسات الحكم الرشيد ، سيادة القوانين ، نزاهة وكفاءة ، ومحاربة الفقر والفساد، والتخطيط التنموي (ديك/2009:ص3).

ويجب ان تكون هذه القوانين والتشريعات متماشية مع مستلزمات التطور والنمو الاقتصادي التي يحتاجهم البلد ولتعزيز ثقة المستثمرين والاعمال التجارية وتشجع استقطابها لذلك يكون من المناسب العمل بما يأتي: أ- ان تكون التشريعات تهدف الى تعزيز قدرات جهاز الدولة ومؤسساتها وليس لزيادة البيروقراطية (فقد أدت المشاكل التي يعانيها الجهاز البيروقراطي لإعاقة الإصلاحات. ولقد كانت حالات نقص الشفافية وانتشار الفساد فيما بين أعضاء هذا الجهاز البيروقراطي واضحة بل ومعلنة. وقد أدى هذا لممارسات سلبية وتداعيات خطيرة على نجاح برامج الاقتصاد. وكان الفكر النفعي هو العامل المسيطر على إرادة أولئك الذين قاموا بتلك الممارسات الخاطئة) (يوسف، 2009: ص2)

ب- اصدار قوانين تتسم بالمرونة والدقة في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ليساعد على نمو القطاع الخاص لحاجته الى الرعاية والدعم. ومن هنا ( جاء القانون رقم 13 لسنة 2006 وتعديله بموجب قانون التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 50 لسنة 2015 المادة 1 ) (مجلس النواب: 2015)، بتقديم التسهيلات للاستثمار الاجنبي وتشجيعه بما يضمن انتقال الاموال والخبرة الى البلد المضيف وقيام المستثمر الاجنبي بمراقبة امواله وادارتها من داخل البلد المضيف العراق . كذلك علينا تشجيع الاستثمارات المحلية ودعمها بالتشريعات المناسبة .

ج- التشريعات القانونية تكون مفيدة وذي جدوى عند العمل بها وتطبيقها على كل افراد المجتمع وعلى اساس المواطنة العامة لان ذلك سيغلب القانون والتشريعات في الاطار القانوني والتشريعي وبالتالي سيكون هناك قواعد وأسس للسياسات الاقتصادية وتطبيقها بصورة سليمة لكل افراد المجتمع وستمنع مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل الى تغليب المصلحة الضيقة على المصلحة العامة . والهدف من ذلك سيكون بالتالي هو التنمية الاقتصادية اذ يشعر المستثمرين و كل افراد المجتمع والعاملين في القطاعات الخاصة بان حقوقهم مضمونة ومصانة وهذا سيشارك في خلق عامل نفسي مطمئن مما يزيد من انتاجية الفرد والمؤسسة وتفاعلهم في المجتمع .

د- ضرورة اصدار قوانين لدعم الثقة الانتمانية لدى المصارف الاهلية. ولترسيخ الثقة بين تلك المصارف والمواطنين ، حيث حصلت حالات تجميد من قبل الدولة لعمل بعض المصارف الاهلية وبالتالي ينسحب التجميد على ارصدة المواطنين المودعة لدى تلك المصارف وبالتالي يؤدي ذلك الى ان يفقد المواطن الثقة بتلك المصارف ، لذا تبقى الحاجة الى اصدار المزيد من التشريعات التي تسهل وتراقب عمل مثل تلك المؤسسات ولكي لا يكون توأجدها شكلي وتكون عبء على الاقتصاد ، كما يحصل في شراءها للعملة الاجنبية من البنك المركزي وتحويلها الى خارج البلد باعطية مختلفة .

هـ - تجنب كثرة التعديلات في القوانين والتشريعات الاقتصادية لكي تلقى القبول والثقة .  
و- ان التشريعات القانونية الاقتصادية يجب ان تتسم بالتوازن بين مصالح القطاع الخاص والعام لخلق ثقة متبادلة لصالح المشروع والتشريع الذي يتم اخراجه مما يؤدي الى ثقة شاملة تخدم كل المتعاملين فيها .



## من اجل اصلاح اقتصادي - مع اشارات حول العراق

ز- ان تكثيف العمل بالنظام الضريبي في الحياة العامة والاقتصادية للضرانب والتي تتعلق بالمواطن وتمس دخله سواء المباشرة او غير المباشرة يجب ان يستثنى منها فئات الطبقة الوسطى والفقيرة من الخضوع الضريبي لتخفف من الضرر الحاصل عليهم .

### 2- أولويات تطبيق الإصلاحات الاقتصادية

ان كل دولة يمكن ان تنشأ نموذجها الخاص للإصلاح الاقتصادي بما يتلائم وطبيعة توجهاتها وامكانية استجابة المجتمع للمتغيرات التي ستحدثها تلك الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات التي تتبعها . وان الحاجة الى الإصلاحات من الممكن ان تشمل كل القطاعات الاقتصادية او التركيز على قطاع دون اخر بحسب اولوية الخطة الاقتصادية للإصلاح وحاجة الدولة والمجتمع للنهوض بذلك القطاع الاقتصادي قبل الاخر . ويمكن الاشارة هنا الى عدة محاور منها الاتي :

#### أ- حالة تطبيق الليبرالية ( التحررية ) للسوق .

لقد اصبح من البديهي عند ذكر الإصلاحات الاقتصادية الاشارة الى حالة الانتقال الى السوق المفتوحة ليتمخض عنها اي نوع من الانفتاح للسوق هل تكون (الليبرالية الكلاسيكية والانفتاح لآلية العرض والطلب للسوق بدون اية تدخل من الدولة، او الليبرالية الجديدة التي تؤمن بالعرض والطلب للسوق وتدخل الدولة، او ليبرالية العدالة الاجتماعية التي بدأت من خلال تركيز الليبراليين الجدد على التنظيم والترتيب الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي ويؤمنون بتدخل الدولة بالنشاطات الاقتصادية ) ( Stanford :Liberalism-1996) ومثل هذا النموذج لليبرالية العدالة الاجتماعية هو ما يطبق في المانيا حيث (من المعروف عن ألمانيا أنها راسخة في نظام الضمان الاجتماعي الذي ينبع من ازدهار الاقتصاد الألماني) (2009: Economy of Germany) فالدولة هي من تدعم المواطن بالخدمات الصحية والتعليم ، وايضا يقابل النوع الاخير من ليبرالية العدالة الاجتماعية ما أفرزته التغيرات في الاشتراكية القديمة للتحوّل الى الاشتراكية المتقدمة التي تؤمن بدور الانفتاح بالسوق والاقتصاد مع تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي كما في الاقتصاد الصيني الحالي . فالليبرالية الاجتماعية هي التي تؤيد تدخل الدولة في الاقتصاد وتعتمد نظام اقتصاد السوق وتتخذ موقفا وسطا بين الرأسمالية المطلقة والاشتراكية وتؤمن بالدور الاجتماعي حيث تسعى لتحقيق موازنة بين الحرية والمساواة وتحرص على تأهيل الناس للعمل كما تهتم بالخدمات الاجتماعية مثل التعليم والضمان الصحي ، تنشيط القطاع الخاص ، الحد من القوانين المعرّقة للنشاط الاستثماري الخاص، رفع القيود والاجراءات البيروقراطية.

#### ب- : خيار التركيز على القطاع الصناعي.

للقطاع صناعي القسم الأعظم من انتاج السلع الاستهلاكية والوسيطه والإنتاجية، وهو ينهض بالبناء للأساس المادي لاقتصاد الدولة من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد ، فقطاع الصناعة التحويلية يخفض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، و عليه فان رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير والنمو في الاقتصاد. أن معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب عدد اكبر من منجزات التقدم التقني والتكنولوجي، فضلا عن عمليات التدريب والتطوير المستمر للقوى البشرية العاملة في حقل الإنتاج والإدارة في هذا القطاع. وان أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي هو قطاع الصناعة التحويلية ، فإنتاجيته تكون ذو مستويات مرتفعة وله قابلية على خلق التشابك الإنتاجي وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي الذي سيتحقق مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وإنما تتعدى ذلك إلى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار، الأمر الذي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، وتقلص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.





ان الدعم الحكومي للقطاع الصناعي في العراق بعد 2003 كان ضعيفا وقد عكس ضعف قدرة القطاع الصناعي على المشاركة في الاقتصاد المحلي إذ بلغ ( نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 ، 1,49% ويشمل ذلك كل الصناعة التحويلية ومن ضمنها تصفية البترول وتوليد الكهرباء) ( الشاوي:2011)، ان عدم السعي لاجاد مشاريع استثمارية جديدة في البلد في مجال الصناعات وخاصة الوسيطة والاستهلاكية كانت موجودة قبل عام 2003 كصناعة الحديد والصلب والاسمدة والاسمنت والسيارات والساحبات الزراعية والسلع الكهربائية سيعكس بقاء الاقتصاد احادي السلعة و سيبقى القطاع النفطي فقط هو المسيطر في الناتج المحلي الاجمالي وسيؤدي ذلك ايضا الى ضعف القطاع الزراعي وبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى . فيجب ان تسعى الدولة للاستفادة من تلك التجربة وما يعكس من فائدة كبيرة لتوذيها للاقتصاد والمجتمع ورغم ان (تسبب انهيار اسعار النفط وغياب الاستقرار السياسي والامني واخفاق الحكومة في ادارة الملف الاقتصادي تسبب في ضياع فرص تفعيل واصلاح هذا القطاع ليكون قاطرة للنمو ومحركا لتوليد فرص العمل ونافذة اخرى لتدفق العملة الاجنبية الى البلد) ( آل طعمة: 2017) ولكن يبقى هذا الخيار مهم وقائم ويجب تفعيله لما له من دور ايجابي للقطاعات الاقتصادية الاخرى ولتوفير فرص العمل وتوفير السلع وخلق التنوع الاقتصادي .

### ج- : خيار النهوض بالقطاع الزراعي.

لا يمكن أن نترك الزراعة الحرة وقواعدها لأن ذلك قد يؤدي إلى خلل في التوازن في تجارتها الخارجية، أي يجب أن تكون هناك مرونة وتوازن في السياسة الزراعية ما بين المنتج الزراعي والمزارع، كأن يكون الدعم لنوع المنتج وجودته وحجم انتاجه كي يتم تحقيق نجاح في زيادة المنتجات القليلة الإنتاج . ويتعلق هذا الخيار بإمكانية قيام الدولة بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية إذ . انه يشكل داعم رئيسي لاستهلاك الفرد من خلال توفير السلع الغذائية وإمكانية تحقيق الاكتفاء الزراعي الذاتي إضافة إلى دعم الصادرات والحد من الاستيرادات الزراعية والحيوانية التي تثقل كاهل الميزان التجاري .ومن خلال الجدول (1) يمكن قراءة نسب المؤشرات التالية:

جدول (1) مقارنة لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية

ت	المؤشرات	سنة 2002	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	سنة 2010
1	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي	8.6%				4.9%
2	قيمة الصادرات الزراعية بالدينار العراقي		52.4 ترليون			17.2 ترليون
3	تغير اسعار الرقم القياسي للمحاصيل الزراعية بالنسبة لسنة الأساس 2007			10.9%	7.6%	

المصدر ، بيانات قسم السياسات الاقتصادية -وزارة المالية- ص4،ص6،ص26

ففي عام 2002 كانت مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 8,6% من الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت منذ ذلك التاريخ لتصل الى 4,9% عام 2010 من الناتج المحلي الاجمالي بلغت قيمة الصادرات الزراعية 52,4 ترليون دينار عام 2007 بينما انخفضت الى 17.2 ترليون دينار عراقي عام 2010 ، (جدول 1) وهذا يوشر انخفاض بنسبة ما يقارب الثلث وهو ليس بالأمر اليسير . ومن جهة اخرى فان قيمة التغير لاسعار الرقم القياسي للمحاصيل الزراعية لعام 2008 و2009 مقارنة بأسعار 2007 بلغت 10.9% و 7,6% على التوالي (جدول 1) ومن ثم تعكس لنا التضخم الحاصل في اسعار المواد الغذائية وعدم كفاية الناتج المحلي والضرر الذي يلحق بالفرد ، ولذلك ينبغي على الدولة المسارعة باصلاح هذا القطاع بجملة من الاجراءات منها .السعي لوضع خطط فاعلة لتطويره، وانشاء المشاريع التي توصل مياه السقي الى المزارعين بيسر، وتفعيل مشاريع الاستصلاح للتربة، تقديم القروض الميسرة للفلاحين والمشاريع الفردية الزراعية وما يتعلق بالثروة الحيوانية لاقامة تلك المشاريع وتشجيعها ومساعدة الفلاحين في الحصول على البذور والاسمدة التي تسهم في زيادة الانتاجية باسعار تنافسية.



### د- : خيار التركيز على السياسة المالية والنقدية .

(تلعب تدابير السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو وينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضا أن تولي الاعتبار الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو) (مسعود – 2011: 153) .

ان استخدام الدولة للسياسات المالية و النقدية من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب وعرض النقود من شأنه ان يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع و يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وللتأثير على حالات التضخم او الركود وثبات الاسعار ويستخدم من اجل معالجة الاختلالات للميزان التجاري وميزان المدفوعات .

اما بشأن الموازنة العامة للدولة (لازال تنظيم الموازنة العامة في العراق بدانيا، يتم توزيع الاموال فيها على اساس البنود، ولا يتم ربطها بخطط التنمية ولا بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ان الدستور وقانون ادارة اموال الدولة والدين العام، يؤكدان على الاسس الضرورية لطريقة اعداد الموازنة وتوزيع الموارد والرقابة على التنفيذ، وضرورة ربط الموازنة بالخطوة التنموية، واعداد الكشوفات اللازمة باستخدام الاموال، سواء عن طريق اعداد الحسابات الختامية، او عن طريق كشف التدفق النقدي، الا ان كل ذلك لا يجري تطبيقه، لا من قبل السلطة التنفيذية، وعلى جميع مستوياتها، ولا من قبل الجهات الرقابية وعلى رأسها البرلمان العراقي ، رغم تأكيد تقارير ديوان الرقابة المالية على ذلك) (الصوري :2013 – ص2) ان دور السياسة المالية والنقدية لها تأثير مباشر وسريع في الوضع الاقتصادي للبلد وكذلك تأثيرها على قاعدة عريضة في المجتمع، فينبغي ايجاد التوازن في استخدام هذه الادوات ومراعاة تأثيرها على تلك الشريحة من ذوي الدخل المتوسط والمحدود في المجتمع عند اتخاذ التدابير والاجراءات لتنفيذها ووضع خطط الموازنة.

### 3- علاقة تطبيق الإصلاح الاقتصادي بتحقيق العدالة الاجتماعية .

(يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها ، المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للدخل، للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، توفير السلع العامة والضرورية، العدالة بين الأجيال). (مركز موارد العدالة الاجتماعية : 2013، ص2) .

وكذلك فان العدالة الاجتماعية كمفهوم هي (أن جميع أفراد المجتمع يستحقون على قدم المساواة من حيث الفرص والحقوق السياسية وتوزيع الثروة والامتياز حتى يتمكنوا من أن يعيشوا حياة مرضية وأن يحققوا إمكاناتهم في المجتمع). (social justice - terms- 2017 - p 1)

فالعدالة الاجتماعية تعمل على توفير المعاملة العادلة وتذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين افراد المجتمع وهي بالتالي تكون نظام اجتماعي اقتصادي يوفر المشاركة في الثروات والدخل وتوزيعها بعدالة في المجتمع الواحد مع خلق تكافؤ في الفرص. (وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة) (الامم المتحدة: 2003، ص5)

ان السلطة السياسية تقوم بادارة المجتمع وشؤونه وموارده والقطاعات الاقتصادية سواء القطاع العام او الخاص باتجاه النمو والتطور والسعي لخلق حالة الرفاه الاقتصادي للفرد وجعل الافراد فاعلين في المجتمع على حد سواء من خلال تفعيل القوانين المدنية والعمل بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل الافراد وذلك بدوره سيؤثر بالحفاظ على الحالة الاجتماعية في البلد ضمن وضع التالف وقبول الاخر وعدم سمو الافراد بعضهم على بعض ، ذلك التوازن سيخلق فرص توازن تنعكس على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد من خلال قيام الافراد بواجباتهم تجاه مجتمعهم بفاعلية واتزان وشعور بالمسؤولية.



يشير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول الحكم الرشيد والتنمية المستدامة عام 1997 بان الحكم الصالح (انه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في شؤون البلد على جميع المستويات) (شياح:2016) ، فلذلك لا يمكن اعتبار الاصلاح الاقتصادي اصلاحا اذا اسهم فقط في نمو وتزايد نسبة ارباح الاغنياء والاثرياء في المجتمع عندما يكون ذلك على حساب ذوي الدخل المتوسط والمحدود والفقراء لان ذلك سينعكس على تزايد نسبة البائسين في المجتمع وعندما يتحقق ذلك في الاقتصاد فلا يمكن وصف هذه التغيرات بالاصلاح حتى عندما يكون معها نمو في الدخل القومي او تراكم في احتياطي الدولة من العملة الاجنبية لأنه لم يغير من رفاهية الفرد نحو الافضل.

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالفقر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها و ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الانتاجية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية التي تعد شرطاً من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية.

يضاف الى ذلك الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من التلوث واستهلاك الموارد، وحفظ مصادر الطبيعة. (لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد ، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمن من إعادة تنظيم للحياة اليومية وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. فعلى الإنتاج استعمال المواد القابلة لإعادة التكون، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجية، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعملية تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة) (حداد ، 2006: ص 4).

## المبحث الثالث/ بعض الدول التي خاضت الاصلاح الاقتصادي وحققت تطور ونمو

### اقتصادي متزايد:

من خلال النظر الى مؤشرات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016 لمجموعة من دول العالم في الجدول (2) نجد ان المتصدر للنمو في الجدول هي الصين التي حققت نسبة نمو 6.7% تليها الامارات العربية المتحدة 3% ثم تركيا 2.9% ، وان الدول المشار اليها عملت بمبدأ الاصلاحات الاقتصادية ابتداءً من الصين التي تحولت من النظام السياسي الاشتراكي المركزي الى الاشتراكية المتقدمة (السوق الاشتراكي) وسمحت للرأسمال الاجنبي بالدخول لها عبر الشركات المتعددة الجنسية وعملت بمبدأ الملكية الخاصة ، و تركيا فهي كانت لغاية 2002 مثقلة بالديون وتعاني من معدلات نمو اقتصادي منخفض ومعظم مؤشرات الاقتصاديات كانت غير مشجعة الى ان جاءت حكومتهم الجديد في 2002 وطبقت جملة من الاصلاحات جعلت بلدهم ينهض بفترة قياسية وانتهجت التغيير السياسي والاقتصادي الذي عزز من تطورها وارتقاءها عالمياً ، اما الامارات فانها انتهجت مبدأ الانفتاح في كل مامن شأنه ان ينوع من ايراداتها وينوع دخلها القومي وعملت على استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية واصبحت مركز تجاري عالمي في المنطقة بدلا من الاعتماد كلياً على البترول وحققت نمو ونجاح وحضور عالمي مشهود بفتحات زمنية قياسية ايضا .



## من اجل اصلاح اقتصادي - مع اشارات حول العراق

جدول (2) نسبة النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي لعام 2016 لمجموعة من الدول

الدولة	النمو السنوي ل GDP %	الدولة	النمو السنوي ل GDP %	الدولة	النمو السنوي ل GDP %
الصين	6,7 %	بريطانيا	1,8 %	فرنسا	1,18 %
الإمارات	3 %	المانيا	1,8 %	اليابان	1 %
تركيا	2,9 %	امريكا الشمالية	1,6 %	روسيا الاتحادية	2, -0 %
استراليا	2,7 %	كندا	1,4 %		

المصدر: مؤشرات مجموعة البنك الدولي 2016 (<https://data.worldbank.org/indicator>) وفيما يلي موجز عن بعض المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث وماحقته من نجاحات في الميادين الاقتصادية المختلفة .

### 1- تجربة الصين في الاصلاح الاقتصادي:

تعد الصين للمدة من 1949- 1978 دولة فقيرة اقتصادياً، حيث دخل الفرد متدني جداً وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي. أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمها . في عام 1978 عدلت الصين سياستها الاقتصادية المنغلقة على الداخل لتبدأ بلورة مفهوم اقتصادي جديد يعرف بـ"السوق الاشتراكي" النابع من تجربتها ومتطلباتها التي برزت بعد تطبيق خمس خطط خمسية متعاقبة على مدى 25 عاماً منذ استقلالها عام 1949، والمزج بين رؤوس الأموال الغربية والتكنولوجيا والأيدي العاملة المدربة والرخيصة والمؤهلة تأهلاً عالياً والمدعومة بانفتاح اقتصادي على مختلف الاقتصاديات العالمية .

و (منذ عام 1995 أصبحت سياسة الدولة بخصوص منشآت القطاع العام تقضي بالتخلص من الصغيرة منه والإبقاء على المنشآت الكبيرة وحقت خصخصة الصغيرة تقدماً سريعاً) (Lemoine - 2006:P29) ويمكن النظر الى تطور الاقتصاد الصيني من عدة زوايا بمساعدة جدول 3 للمؤشرات ادناه:

جدول (3) بعض المؤشرات الاقتصادية للصين

السنة المؤشر	2000	2010	2015	2016	2017
نسبة النمو الاقتصادي من GDP	8,4 %	10,6 %		6,7 %	6,9 %
التضخم باسعار المستهلك ICP	0,25 %		1,4 %		
نسبة ايرادات الضرائب من GDP		10,2 %		9,7 %	
اجمالي الدين الخارجي بالاسعار الجارية بملايين \$	145666 \$	734465 \$		1429468 \$	
الدين العام % من اجمالي الدخل القومي GNI	2,2 %		1,12 %		
نسبة تصدير السلع والخدمات من GDP	21 %	26 %		20 %	
نسبة استيراد السلع والخدمات من GDP	19 %	23 %		17 %	
دخل الفرد السنوي من GNI بالاسعار الجارية	\$2900	\$9290		\$15500	
صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالاسعار الجارية بملايين \$	\$42095	\$243703		\$170557	
حصة الانفاق السنوي للفرد على الصحة بالاسعار الجارية \$	\$61	\$192	سنة 2009	سنة 2014	\$419

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للسنوات المؤشرة ازاها- شبكة المعلومات



عند تحليل الجدول (3) يمكن توضيح الاتي :

أ - ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والدخل المحلي الاجمالي :

يمكن ملاحظة الزيادة المطردة لنسبة نمو لنتائج المحلي الاجمالي لعام 2000 واستمرت تلك الزيادات اذ سجل عام 2010 نسبة نمو عالية بلغت 10.6% واستمر في تحقيق زيادات في نسب النمو لتبلغ 6,7% و 6,9% لعام 2016، 2017 على التوالي) ، وحتى في الوقت الذي تعرضت فيه اقتصاديات دول شرق وجنوب شرق آسيا لهزة كبيرة منذ منتصف عام 1997 وحتى بدايات 1999 نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية.( ونجد أن الاقتصاد الصيني قد حقق نمواً كبيراً بلغ 8.8% و 7,8% و 7.1% في أعوام 1997 و 1998، و 1999 على التوالي (البنك الدولي-2000).

ب - في مجال السياسة المالية : تم المحافظة على معدلات التضخم عند حدود متدنية بلغت نحو 0,25% في عام 2000 و 1.4% في عام 2015، وهذا يوشر ايجابية استقرار الاسعار والسوق .

ج - في مجال التبادل التجاري: عند ملاحظة نسب التصدير والاستيراد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) نجد زيادة نسبة التصدير للسلع والخدمات على نسب الاستيراد ، مما يوشر دور التجارة الفاعل في النشاط الاقتصادي اذ نجحت المنتجات الصينية التي تتميز بمستوى جودة معقول وسعر منخفض ، في غزو كثير من الأسواق العالمية التي تشتد بها المنافسة ، مثل السوق الأمريكي وسوق الإتحاد الأوروبي الذي أدت المنافسة مع المنتجات الصينية بهما إلى إغلاق مجموعة من المصانع الأمريكية والأوروبية في عدد من القطاعات .

د - في مجال الدين الخارجي: تشير ارقام الدين الخارجي الى زيادة ارقام الدين الخارجي للسنوات 2000 و 2010 و 2016 ولكن بالمقابل فان نسب الدين العام من اجمالي الدخل القومي قد انخفضت من 2.2% و الى 1,12% للاعوام 2000 و 2015 على التوالي، مما يشير الى ثبات الاقتصاد.

هـ - في مجال الصحة : بلغت النفقات الصحية السنوية للفرد بالاسعار الجارية وبال دولار للسنوات 2003، 2009، 2014 بلغت \$ 61,5 ، \$ 192,5 ، \$ 419,7 على التوالي ويمكن ملاحظة التحسن الملحوظ على الاداء الصحي من خلال النسب والمؤشرات.

و- مؤشرات اخرى : زيادة نصيب دخل الفرد السنوي من الدخل القومي الاجمالي للسنوات 2000، 2010، 2016 حيث بلغت \$2900 ، \$ 9290 ، \$15500 على التوالي وكذلك عملت الصين ايضا على التطوير الإداري وهيكلية القطاعات العامة و تعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي والمحلي ، خلق التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي . وهي تسير بخطى ثابتة وراسخة باتجاهات استمرار التطور والنمو الاقتصاديين .

## 2- تجربة تركيا للاصلاح الاقتصادي

كان للعامل السياسي في تركيا خلال عقد التسعينيات الماضي آثار سلبية تركت للاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري وبعد عام 2002 عند تغير الحكومة ركزت السياسة الاقتصادية للحكومة الجديدة على الاصلاحات الاقتصادية باتجاه الخصخصة للمشروعات المملوكة للدولة وبذلت جهوداً لخفض الإنفاق العام ، وواصلت تنفيذ برنامج اقتصادي لتقليص الاعباء المالية العامة وخفض التضخم وعجز الميزانية ومثلت الصدقية والشفافية وقابليتها للتوقع خصائص ثابتة للموازنة السنوية. (ان السياسات الاقتصادية السديدة والحكومة الرشيدة لحزب العدالة والتنمية كانت جسراً للفجوة بين النافذة الديموغرافية لتركيا ومعجزتها الاقتصادية) ( جاغابتاي: 2011، ص2) ، وعرف اقتصاد تركيا(كسوق ناشئة ومنطورة بشكل كبير، مما يجعل تركيا واحدة من الدول الصناعية الجديدة) ( IMF.- 2011, p. 173 ) وباختصار يمكن النظر الى تطور ونهضة الاقتصاد التركي في فترة وجيزة لم تتجاوز عدة سنوات من خلال الجدول (4، 5) ووفقاً للمؤشرات الاتية :



## من اجل اصلاح اقتصادي - مع اشارات حول العراق

جدول (4) بعض المؤشرات الاقتصادية لتركيا

السنة	2017	2016	2012	2011	2010	2005	2002	2000
المؤشر								
نسبة النمو الاقتصادي من GDP	%7.4	%2.9	%2.2	%9.2	%8.5	%8.4		-
الانكماش		-	-	-	-	-	-	%5.7
نسبة إيرادات الضرائب من GDP %		%18.2			%19.4		%14.7	
نسبة صافي دين القطاع العام الخارجي الى GDP			صفر	%0,6			%25,2	
نسبة تصدير السلع والخدمات من GDP		%22			%20		%19	
نسبة استيراد السلع والخدمات من GDP		5%25			%25		%23	
دخل الفرد السنوي من GNI بالاسعار الجارية		23990 \$	-	-	17310 \$			\$9440
صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالاسعار الجارية بملايين \$		12303 \$			9099 \$			982 \$

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للسنوات المؤشرة ازاءها

جدول (5) حصة نصيب انفاق الفرد من الدخل المحلي الاجمالي على الصحة

السنة	2014	2010	2005	2000
المؤشر				
حصة الانفاق السنوي للفرد على الصحة بالاسعار الجارية \$	\$567	\$565	\$255	\$154
معدلات الالتحاق بالمدارس	%96			

المصدر: Turkish Statistical Institute (للسنوات المؤشرة ازاءها- شبكة المعلومات

من تحليلنا للبيانات الواردة في جدول (4) نؤشر الاتي :

أ - في مجال النمو الاقتصادي والناتج المحلي : تركيا من بين أبرز المنتجين في مجال الزراعة ، والمنسوجات ، والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل ، ومواد البناء ، والالكترونيات ، والسياحة والاتصالات ، إلا أن الدولة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الصناعة والأعمال المصرفية ، نرى في 2001 كان قد سجل الاقتصاد انكماش قدره 5.75% ، ما لبث ان تعافى بعد اجراءات الحكومة الجديدة في عام 2002 ليسجل نسبة نمو 8.4% في 2005 ، و 9.2% في 2010 ، وخلال هذه الفترة ، لم يكن النمو الاقتصادي يعود فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة ، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك. وفي الوقت نفسه ، (أسهمت استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في الإنتاج المحلي. بفضل هذه الأسباب كلها ، فضلاً عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التنشيف الاقتصادي بعد الأزمة لغاية 2001 ، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة للتأقلم مع الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2009 ، ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نمواً في العالم في تلك المدة ، بعد الصين التي بلغ نموها 9.2 بالمئة في 2011) (البنك الدولي:2011). وواصل اقتصاد تركيا وتيرة نموه بفضل التزام الحكومة بالضوابط المالية والسياسة الاقتصادية المنسقة ، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثراً شديداً جراء الأزمة المالية العالمية عام 2008. ورغم تحقيق الاقتصاد التركي نمواً متواضعاً بلغ 2.2 بالمئة في 2012 ، إلا أنه استمر باداءه الايجابي لمعدل متوسط جيد وسجل معدل نمو بلغ 7.4% في عام 2017 .



ب - في مجال السياسة المالية : عملت الحكومة على تبسيط التشريعات الضريبية، وألغت عفواً ضريبياً من بدايات 2000، ووضعت بدلاً منه برنامج 'السلام الضريبي' الذي رفع عدد دافعي الضرائب لتوسيع قاعدتها الضريبية حيث سجلت نسبة الإيرادات الضريبية من الدخل المحلي الإجمالي للاعوام 2002 ، 2010، 2016 ما نسبته 14.7 % و 19.4 % و 18.2 % على التوالي . و قدرت الخطة انخفاضاً في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ( يبلغ 1.8 بالمئة في 2015 ) (البنك الدولي: 2015).

وساعدت عائدات الضرائب الإضافية الناجمة عن هذه الخطوات في تمويل تنفيذ الحكومة لبرنامجها الاقتصادي. ج - في مجال التبادل التجاري: كان للمرونة في الاقتصاد التركي جعل سهولة المناورة في التجارة العامة والعثور على اسواق جديدة لمختلف السلع والبضائع التي ينتجها، يضاف الى ذلك الى ان السلع والخدمات المصدرة والمستوردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تكاد بفارق قليل مما يوشر الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي والتنوع للسلع والخدمات المنتجة محلياً .

د - في مجال الدين الخارجي: مثلت القروض الخارجية الفادحة تحدياً خطيراً للاقتصاد التركي فترة طويلة من الزمن. خلال التسعينيات، حيث أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الاستثمار الأجنبي، ومن ثم إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي. وساعدت السياسات الحكومية منذ 2002، مع زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وحجم الصادرات أيضاً على تحسين مؤشرات المديونية حيث انخفضت نسبة صافي ديون القطاع العام الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 % في 2002 وإلى 0.6 % في 2011. وانخفضت النسبة إلى الصفر في 2012 .

هـ - في مجال الطاقة : تعاني تركيا من أزمة طاقة فهي تستورد ما يقرب (من 90.5% من النفط و98.5% من الغاز الطبيعي ، وأدت الإصلاحات في قطاع الطاقة إلى جذب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص، وإدخال تشريعات متعلقة بالكهرباء والغاز والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإنشاء سلطة تنظيمية لقطاع الطاقة، وإصلاح أسعارها ، وإنشاء سوق للكهرباء، وإدخال الغاز الطبيعي على نطاق واسع، وإعادة هيكلة شركات الطاقة المملوكة للدولة) (Turkish Statistical Institute : 2016 ) .

و - في مجال التعليم : تحقق تقدم كبير وزيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس حيث سجل رقم قياسي يكاد يكون عالي ويوشر الالتحاق بالمدارس الابتدائية (بلغ 96% في عام 2014 – 2015) (جدول 5) .

ز - في مجال الصحة : منذ عام 2003 اعتمدت تركيا برنامج التحول الصحي واقتربت من تحقيق تامين صحي وتحسن كبير في العدالة المتعلقة بالحصول على الرعاية الصحية وزيادة الإنفاق الصحي السنوي للفرد بالاسعار الجارية، حيث كان للاعوام 2001، 2003 ، 2005، 2010 ، 2014 ، بلغ \$156، \$214، \$386، \$565، \$567 على التوالي، وهي توشر الزيادة الواضحة في حصة الإنفاق السنوي على الصحة (جدول 5) .

### 3- الامارات العربية المتحدة والاصلاح الاقتصادي :

رغم حالة التباطؤ الاقتصادي للاقتصاد العالمي فقد واصلت دولة الامارات العربية المتحدة نموها الاقتصادي وتنوع اقتصادها ويشير (المدير الإقليمي لصندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إن الإصلاحات المالية والضريبية التي قامت وتقوم بها دولة الإمارات، وعلى رأسها خفض الدعم عن المشتقات البترولية ، إضافة إلى تطبيق القيمة المضافة، ستسهم في تعزيز فائض الميزانية لدولة الإمارات خلال الأعوام القليلة المقبلة) (ازعور- 2017)

ووفقاً للمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية وما انجزته على ارض الواقع ومن خلال ملاحظة المؤشرات الاقتصادية في الجدول (6) التي تشير الى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وما يتمتع به الفرد الاماراتي من امتيازات اقتصادية انعكس على رفاهية وتطور الفرد والمجتمع .



## من اجل اصلاح اقتصادي - مع اشارات حول العراق

جدول (6) بعض المؤشرات الاقتصادية للامارات

السنة	2017	2016	2012	2011	2010	2000
المؤشر						
نسبة النمو الاقتصادي من GDP		%3			%6.4	%1.4
اجمالي الناتج المحلي (بليون \$)	\$ 349		\$ 358		\$290	\$84.45
التضخم باسعار المستهلك ICP		%1.6			%0.87	-
البطالة		%2.5			%2.9	%2,5
تابع الى جدول (6)						
دخل الفرد السنوي من GDP بالاسعار الجارية		\$ 40480				30690
صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالاسعار الجارية مليار \$		\$ 9	\$ 8.8	\$ 7.7		-
حصة الانفاق السنوي للفرد على الصحة بالاسعار الجارية \$		\$ 1610			\$1350	\$814

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للسنوات المؤشرة ازاؤها - شبكة المعلومات

جدول (7) مؤشرات الامارات

السنة	2016	2015	2014	2005	2000
المؤشر					
نسبة النمو بين 2016-2015					
الصادرات غير النفطية (مليار درهم اماراتي)	195	185.5	157.6		
اعادة تصدير (مليار درهم اماراتي)	400.4	418.4	456		
الواردات (مليار درهم اماراتي)	968.9	952.2	991.9		
الانفاق العام (مليار درهم اماراتي)	387.5	389		101	78
مساهمة القطاع المالي ب GDP بالاسعار الجارية	%10.1	%9.5			

المصدر: التقرير الاقتصادي لمؤشرات دولة الامارات لعام 2016

وباختصار يمكن النظر الى تطور ونمو الاقتصاد الاماراتي في فترة وجيزة وفقا للمؤشرات التالية ، الواردة في الجدول ( 6 ، 7 ) :

أ - في مجال النمو الاقتصادي الناتج المحلي : يمكن ان نرى من خلال بيانات (الجدول 6) الارقام المتصاعدة للزيادة المطردة في نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من عام 2002 ولغاية 2016 ، اضافة لذلك فيمكن ان نرى نسب النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي وتغيراتها بالارتفاع من عام 2002 ولغاية 2015 ، وهبوطها النسبي في 2016 نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي .

ب- في مجال الانفاق العام : تراجع الانفاق العام بنسبة بسيطة جدا وبلغ 1,8 % لسنة 2015 عما كان عليه في عام 2014 وذلك نتيجة تراجع ايرادات الدولة بسبب انخفاض اسعار البترول وقد تركز الانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية والمشاريع السياحية والصناعية الاستراتيجية التي من شأنها زيادة مستويات التنوع الاقتصادي (جدول 6).

ج - في مجال السياسة المالية: واصل القطاع النقدي والمالي نموه وحقق نسبة 10.1 % في عام 2016 مقارنة مع 9.5% في عام 2015 وبنسبة نمو حقيقي بلغت 3 % (جدول 7)

د - في مجال التبادل التجاري: حققت عام 2016 زيادة بالصادرات غير النفطية بنسبة 5.12% عما كانت عليه في 2015، وانخفاض بالواردات بنسبة 1.7% لنفس الفترة (جدول 7) وهذا يؤكد النشاط الاقتصادي الحثيث للدولة وتنوع تجاريتها مع مختلف دول العالم لتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي.





هـ - في مجال الصحة : نلاحظ ان مؤشرات نصيب الفرد على الانفاق الصحي في زيادة مستمرة وكما مؤشره في الجدول 6 ، مما يؤشر الزيادة المطردة في المعدلات الصحية والتي تؤشر الاهتمام والرعاية من قبل الدولة لأفراد المجتمع .

و- مؤشرات اخرى :تشير بيانات جدول 6 الى ارتفاع نسبة الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي من \$ 30690 في عام 2000 الى \$40480 عام 2016 وهو ما يعزز رفاهية الفرد الاماراتي.

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات :

1- الفترة المنصرمة منذ عام 2003 ولغاية اللحظة .حيث مضى حتى الان اكثر من 14 عام، وبعد كل الدعم من دول العالم ،الدول المتقدمة والنامية ،الحليفة الصديقة، الاقليمية وغير الاقليمية وكل المنح والمساعدات ، ولكن الى الان لازلنا عند نقطة البداية ، والتبريرات كثيرة ومتنوعة موضوعية ولا موضوعية .

2- لغاية حزيران 2014 واسعار النفط سجلت ارتفاعات جيدة وانعكست على ضخامة ميزانيتنا ولكن لم يتم استثمار تلك الاموال لانشاء مشاريع متطورة او ضخمة او اقامة بنى تحتية جديدة مميزة او تقويم مصانع متوقفة عن العمل وكواردها تحت وطأة البطالة المقنعة، ومن جهة اخرى لم نتمكن من ايقاف وتقليص حجم مديونياتنا الخارجية من خلال تلك الاموال.

3- برزت في المجتمع المحسوبية وفئة العابثين بالمال العام وهدره لمصالح شخصية وفنوية الامر الذي انهك الاقتصاد ناهيك عن عدم اعتماد حلول اساسية وانسانية حكيمة مدروسة بعيدة المدى لمعظم مشكلاتنا السياسية والاجتماعية وبالتالي انعكست على اداء اقتصادنا واستنزفته .

4- ان توجه الدولة نحو الخصخصة يجب ان يتم بخطوات مدروسة تاخذ بعين الاعتبار ماتضيفه تلك القرارات من ايجابيات وسلبيات على الفرد والعاملين في تلك المؤسسات المراد خصخصتها ودراسة الاعباء التي سيتحملها افراد المجتمع .

5- ان قبول القروض المشروطة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين له اثار سلبية على الافراد في معظم الاحيان لان تلك المؤسسة تفرض حلول اقتصادية بحته لضمان استرجاع اموالها بغض النظر عن ماتسببه من ضغوطات اقتصادية على الفرد .

6- ان الدول الثلاث (الصين،تركيا،الامارات ) جميعها خاضت تجربة الاصلاح الاقتصادي وهي مستمرة في التغيير من اجل التطور والنمو الاقتصاديين ولديهم النية الصادقة والشفافية من اجل البناء والارتقاء بمجتمعاتهم نحو الافضل وخلال مسيرة تلك الدول سجلت اخطاء وكبوات ولكن العمل الصادق والجاد تغلب على تلك الاخطاء وظهرت ثمرة جهودهم في تطوير اقتصادياتهم وربما بزمن قياسي واصبحوا يشار الى انجازاتهم الاقتصادية لأفراد مجتمعاتهم وتحسين رفاهيتهم من قبل كل دول العالم .

### التوصيات

1- ان ارادة الدولة تكون هي المفتاح للاصلاحات ونجاحها ويكون في ضوء مصداقياتها واخلاصها وعمق تفكيرها وانسانيتها ومراعاتها لمصلحة الفرد والمجتمع كوننا نمتلك مايؤهلنا كبلد للنهوض لكي تتمكن من انجاز مايمكن انجازها للفرد والمجتمع ليكون النواة لمساندة الدولة ونجاحها .

2- خلق او اعادة تاهيل المشاريع الصناعية التي يمكن ان ترفد المجتمع بالسلع وجعلها شركات مساهمة وطرح اسهمها في السوق المالية لترفد السوق بالسلع الضرورية كمعامل الاسمنت والاسمدة والحديد والصلب ومعامل السيارات او معامل انتاج السلع الكهربائية والاستهلاكية لخلق فرص عمل جديدة في المجتمع.

3- وضع منهج جدي لاييقاف عجلة الفساد والمفسدين الذين ينخرون جسد المجتمع والاقتصاد ،ووضع حد لانتهكاتهم، حيث ان تلك الفئة دمرت المجتمع والاقتصاد في ان واحد وجعلته مترهل كليا وهذا بدوره سيبقي المجتمع والبلد لايرى نور النهوض والتحسن او تقويم اداء الاقتصاد .



- 4- من المفيد ان تكون الخصخصة موجهة ومدروسة وبما يضمن حقوق القوى العاملة . لان اعتماد مبدأ الخصخصة من خلال بيع الدولة لمشاريعها ومرافقها العامة بصورته الكاملة هي بمثابة فشل للدولة في ادارة مؤسساتها ومواردها وعدم تحمل المسؤولية امام المجتمع ، ويجب ان لاتتخذ اجراءات الخصخصة الا عندما تكون الدولة بوضع اعتيادي من الناحية الاقتصادية وبعد دراسات مستفيضة ، ولكن عندما تذهب الى توجهات الخصخصة وهي ضعيفة اقتصاديا فانها سوف تعزز الرشاوي والفساد الاداري من خلال التكاليف على خصخصة قطاعات الاقتصادية للدولة من قبل المستثمرين الذين سيستخدمون العلاقات الشخصية والنفوذ والمتنفذين من اجل الحصول على تلك الصفقات بابخس الاثمان .
- 5- ينبغي على ممثلي الدولة المتفاوضين في الحصول على القروض من المؤسسات الدولية كالبانك الدولي ان لايقبلوا بالشروط المرافقة بمنح القروض اذا كانت من شانها ان تضيف اعباء على كاهل المواطن وينبغي ان يفاوضوا لايجاد حلول لصالح الفرد والمجتمع.
- 6- لو تم ايجاد مقارنة نسبية لامكانيات الدول الثلاث (الصين ،تركيا ،الامارات) مع بلد كالعراق سنجد ان الاخير اوفر حظا بالموارد الاقتصادية الموجودة لديه (الارض ، العمل ، راس المال) ليرتقي الى التطور والنمو ،ثم العامل الرابع (المنظم) الذي يمكن ان يمازج العوامل انفة الذكر مع التكنولوجيا والنية الصادقة للعمل للارتقاء بالبلد والمجتمع نحو تحقيق النجاح .

## المصادر

### الكتب

- 1- اكسفورد - قاموس - شبكة المعلومات - الرابط  
<https://translate.google.co.in/#en/ar/reform>
- 2- البرت - روي - 2008 - نقابات العمال - تحدي المؤسسات المالية الدولية معلومات واستراتيجيات عملية لمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية - الموقع الالكتروني للكتاب.  
[https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/challenging\\_IFI\\_arabic.pdf](https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/challenging_IFI_arabic.pdf)
- 3- بريش - د. محمد - 2006 - مفهوم الاصلاح - خبير في السياسات المستقبلية والاستراتيجية (عضو معهد الدراسات المصطلحية / فاس- المغرب) .
- 4- بليغ - احمد فؤاد ، 1973 - ترجمة كتاب الاصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية- القاهرة .
- 5- جريي - جون ، 2000 الفجر الكاذب و أوهام الرأسمالية العالمية - ترجمة أحمد فؤاد - مكتبة الشروق - القاهرة - الطبعة الأولى).
- 6- رضا - المؤلف العلامة اللغوي احمد - 1958، معجم متن اللغة ، مكتبة الحياة بيروت ، 1958، مجلد ثالث .
- 7- الرومي - د. نواف - 1999- الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية - مجموعة بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط /بيروت - استاذ اقتصاد في تونس).
- 8- عبد الحميد- عبد المطلب -2003-السياسات على مستوى الاقتصاد القومي ، تحليل كلي مجموعة النيل العربية ، القاهرة ) .
- 9- عمر - المؤلف احمد المختار-2008- قاموس اللغة العربية المعاصر ، - نشر عالم الكتاب - القاهرة، طبعة 1 )
- 10- عيسى - محمد عبد شفيع - 1999- لاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة ، بحوث الندوة الفكرية بالجزائر- بيروت )
- 11- فولف - ارنست - صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية- 2014 )
- 12- موسى - د. احمد جمال الدين- الخصخصة - 2000- رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بجامعة المنصورة - مصر) .



### الدوريات

- 1- از عور - جهاد -2017 مايو30- المدير الإقليمي لصندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، البيان الاقتصادي -2017-05-03 <https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2017-05-03-1.2934212>
- 2- الأمم المتحدة - 2003-تقرير البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية ، نيويورك.
- 3 - البنك الدولي - تقرير - 2016 ، - (تقرير البنك الدولي وثيقة معلومات برنامج PID برقم 7876 AB ، (مساندة برنامج العراق للاصلاح الاقتصادي).
- ( <http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/30/supporting-iraq-economic-reform-program> )
- 4- البنك الدولي - 2011- بيانات واحصائيات ومجموعة مؤشرات اقتصادية). الرباط <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?view=chart>
- 5- البنك الدولي - (مجموعة المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي) من شبكة المعلومات <https://data.worldbank.org/country/turkey?view=chart>
- 6- التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة. 2016
- 7- الشاوي - عبد الله نجم-2011 (دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق -دراسة ميدانية/مجلة الادارة والاقتصاد -السنة الرابعة والثلاثون - العدد التاسع والثمانون .
- 8- شعلان - عبد الشكور - 2006، معضلة الاصلاح الاقتصادي ، ممثل الدول العربية في البنك الدولي ) - القيس شبكة المعلومات [/https://alqabas.com/167315](https://alqabas.com/167315)
- 9- صندوق النقد الدولي IMF 2011 World Economic Outlook, April 2011 ) (IMF Advanced Economies List.
- 10- الصوري - د. ماجد - 2013- السياسة المالية والنقدية في العراق - شبكة الاقتصاديين العراقيين . <http://iraquieconomists.net/ar/2013>

### الرسائل العلمية والجامعية

- 1- مسعود - طالب الدكتوراه دراسي - 2011-السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads>

### اوراق العمل

- 1- ال طعمه- د. حيدر حسين - 2017القطاع الصناعي في العراق وفرص النهوض- مركز الفرات للدراسات).
- 3- جاغابتاي- سونر - 2011 ،(المعجزة الاقتصادية) - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.
- 2- حداد - ريمون 2006 - "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت.
- 4- دياك - علي أبو - 2009، مساهمة السياسة التشريعية في تحسين الوضع الاقتصادي- المستشار الوكيل المساعد للشئون القانونية والمهنية- وزارة العدل للسلطة الفلسطينية- بحث منشور على الرابط : <https://www.oecd.org/mena/governance/43165469.pdf>
- 5- شياع - م.م شدهان محمد - 2016-الاصلاح الاقتصادي بين الادارة الديمقراطية واقتصاد السوق كلية القانون - جامعة واسط).
- 6- مجلس النواب - العراقي ، الموقع الالكتروني الرسمي 2015، قانون-التعديل-الثاني- لقانون- الاستثمار <http://ar.parliament.iq/2015/10/27>
- 7- مركز موارد العدالة الاجتماعية - 2013 ، مفهوم العدالة الاجتماعية.
- 8- <http://www.sjrcenter.org/index.php/social-justice/concept/item/432>
- يوسف- محمد حسن - 2009- الإصلاح الفكري ضرورة لنجاح الإصلاح الاقتصادي- مدير عام - بنك الاستثمار القومي - مصر <http://www.saaid.net/Doat/hasn/164.htm>



9- وزارة المالية – العراقية-2011- (القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح) – بحث من اعداد قسم السياسات الاقتصادية .

#### الكتب الاجنبية

- 1- Jhingan , - M . L -1997-International economics-main Vikas Marg-Delhi .
- 2- Lemoine - Francoise , 2006 , Economic chinoise-Paris ,Decouverte .

#### الدوريات الاجنبية

- 1- Economy of Germany-2009 - Travel document system-  
<https://www.traveldocs.com/world-atlas/Germany-atlas83#Economy>
- 2- IMF - 2011 Advanced Economies List. World Economic Outlook,
- 3- Stanford- Encyclopedia of Philosophy1996, The New Liberalism  
<https://plato.stanford.edu/entries/liberalism/#NewLib>, *First published*
- 4- Site investopedia -definition- terms-social justice .  
<http://www.investopedia.com/terms/s/social-justice.asp> .
- 5-Trading economics Indicators.
- 6 -Turkish Statistical Institute 2016 .  
<https://biruni.tuik.gov.tr/gosterge/?locale=en>



**For Sake of The Economic Reform - With some indication for Iraq**  
**Abstract** □

The imbalances and economic problems which it face the countries, it is a result of international economic developments or changes or global crises such as deterioration in trade, sharp changes in oil prices, increasing global indebtedness, sharp changes in foreign exchange rates and other changes, all that, they affect the economic features of any country. and These influences vary from one country to another according to the rigidity of its economy and its potential in maneuvering with economic plans and actions that would reduce the impact or avoidance with minimal damage. Therefore, the countries that suffer from accumulated economic problems as a result of mismanagement and poor planning or suffer from the lack of economic resources and scarcity, It will be more vulnerable to these influences and must make decisions and economic plans to promote their economies. and They must resort to working for economic reforms and announce a program of action for those reforms that would help them overcome their crises.

In this paper, we will discuss the concept of economic reform and the purpose of its implementation and the role of the State and its appropriate procedures for its implementation. In the second section, we will discuss some of the laws and laws that should be encouraging to support economic reform, also discussed the priority to the implementation of reforms and social justice in practice, On the third section, the experiences of the economic reform of certain countries, such as China, Turkey and the UAE, and its development under the reform measures, were briefly discussed.

**Key Words,** Apply economic reform tools, Conditional loans, GO Towards privatization, The purpose of the economic reforms, Gross domestic production (GDP), Gross National income (GNI).